

(تقرير الربع الأول من عام 2021)  
من 2021/3/31-2021/1/1



Building Bridges not Walls  
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة:

[www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)

## محتويات التقرير

4.....	أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....
4.....	1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات).....
5.....	2. تطور النشاط في السوق الثانوي.....
10.....	ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني.....
14.....	ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري.....
19.....	رابعاً: التأجير التمويلي.....
24.....	خامساً : نشاط التخصيم.....
28.....	سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر.....
35.....	سابعاً: أخبار الهيئة.....

## أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

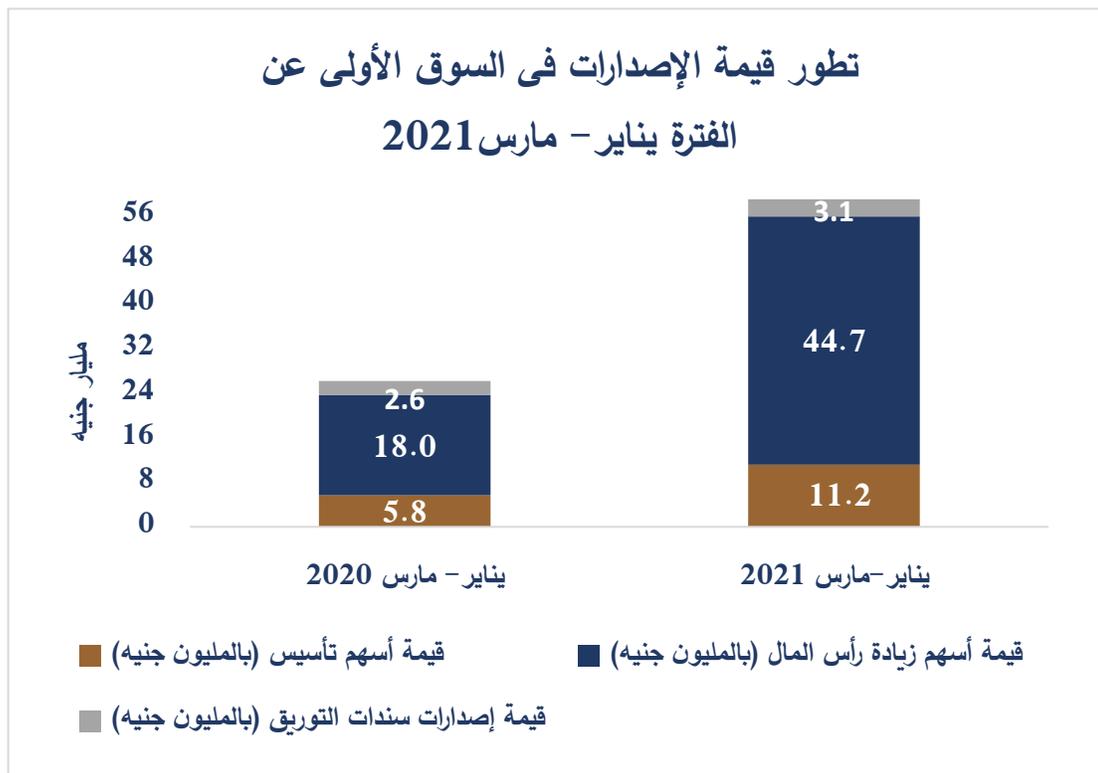
### 1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

معدل التغير %	يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	البيان
95.16%	5,755.99	11,233.60	قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)
148.21%	18,011.37	44,706.52	قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)
19.88%	2,567.00	3,077.44	قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)
124.11%	26,334.36	59,017.56	إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات

يتضح من البيانات أن هناك زيادة في قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الأول من عام 2021 بنسبة بلغت نحو 38.96%، مع ارتفاع قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 95.16% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وزيادة قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 148.21%، هذا بالإضافة إلى زيادة قيمة إصدارات سندات التوريق بنسبة 19.88%.



جدول (1-2): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (سندات)

البيان	يناير-مارس 2021	يناير-مارس 2020	معدل التغير (%)
عدد الإصدارات (سندات التوريق)	4.00	2.00	100.00%
قيمة السندات المصدرة (بالمليون جنيهه)	3,077.44	2,567.00	19.88%
قيمة السندات المدفوعة (بالمليون جنيهه)	3,077.44	2,567.00	19.88%

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات السندات قد زادت بنحو 19.88% في هذا الربع (يناير - مارس 2021) عن الفترة المثلثة من العام السابق. متمثلة بالكامل في سندات التوريق ولا توجد سندات شركات.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق مارس 2021	إغلاق مارس 2020	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	10,568.37	9,593.94	10.16%
EGX70 EWI	1,969.08	-	-
EGX100 EWI	2,910.53	-	-
مؤشر النيل	1,299.19	686.07	89.37%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2020 & 2021)

\*: تم استحداث مؤشر EGX 70 EWI بدلاً من EGX70 لذا لا يوجد قيمة مقارنة.

\*: تم استحداث مؤشر EGX 100 EWI بدلاً من EGX100 لذا لا يوجد قيمة مقارنة.

### EGX30 (1/1/2021-31/3/2021)

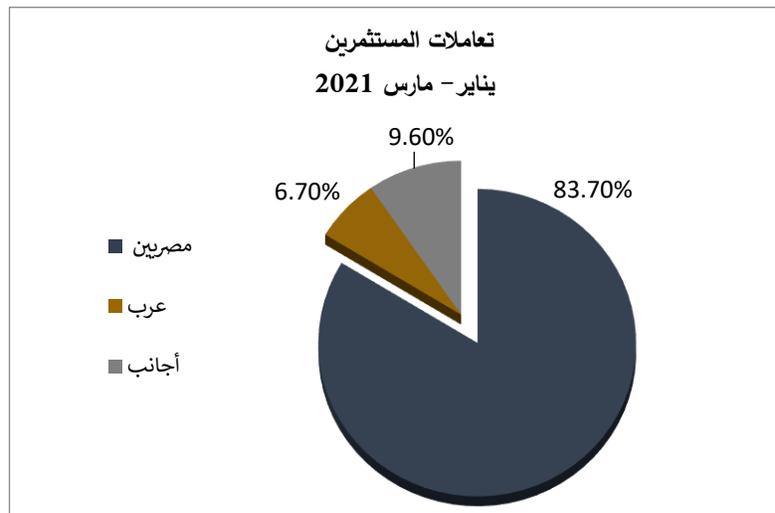


أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير-مارس 2021):



Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

### تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير-مارس 2021:



يتضح من البيانات استحواد تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 83.7% ثم الأجانب بنسبة 9.6% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 6.7%.

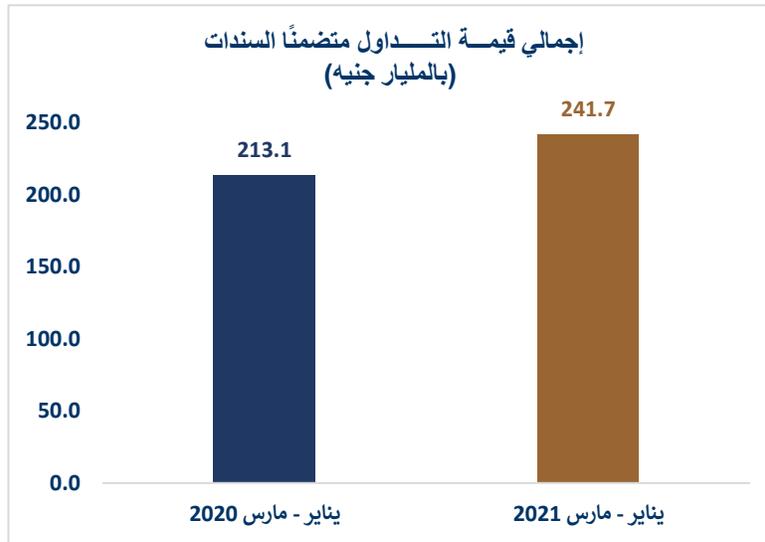
ب- إجماليات التداول على الأوراق المالية

• تداولات الأسهم والسندات

جدول (1-4): بيان إجماليات التداول على الأسهم والسندات

معدل التغير (%)	يناير - مارس 2020	يناير - مارس 2021	البيان
114.70%	43,586.16	93,581.44	الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) - تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)
49.86%	230.31	345.16	بورصة النيل (بالمليون جنيه)
77.61%	8,537.38	15,163.11	الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) - OTC (بالمليون جنيه)
-17.43%	160,970.55	132,920.36	السندات (بالمليون جنيه)
275.35%	0.51	1.90	صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)
13.41%	213,094.60	241,666.82	إجمالي قيمة التداول (بالمليون جنيه)
206.80%	13,063.57	40,078.39	إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2020 & 2021).



يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2021 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2020، من نحو 213.1 مليار جنيه إلى نحو 241.7 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 13.41%.

### ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2021

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 649.9 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2021 وذلك بزيادة بلغت نحو 22% عن الفترة المثلثة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup> بنهاية الفترة نحو 11.2%، كما يلي:

#### جدول (5-1): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

النبيان	إغلاق مارس 2021	إغلاق مارس 2020	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	649.9	532.9	21.96%
رأس المال السوقي لـ EGX30	360	275.5	30.67%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.1	1.8	-38.89%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2020 & 2021).

(1) الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 5820 مليار جنيه لعام 2020/2019 (بسر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط.

## ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

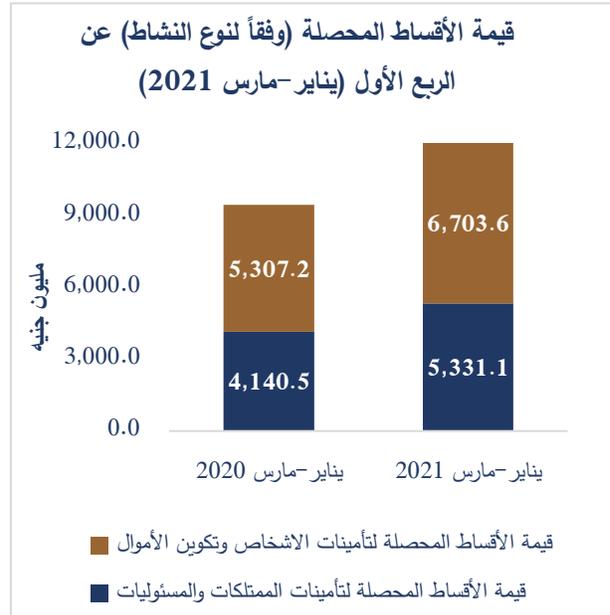
### شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمي بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يناير حتى مارس 2021):

(القيمة بالمليون جنيه)

يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	البيان
4140.5	5331.1	قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات
5307.2	6703.6	قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال
9447.7	12034.7	إجمالي
2314.9	2940.7	قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات
2352.5	3135.5	قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
4667.4	6076.2	إجمالي

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات  
\* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

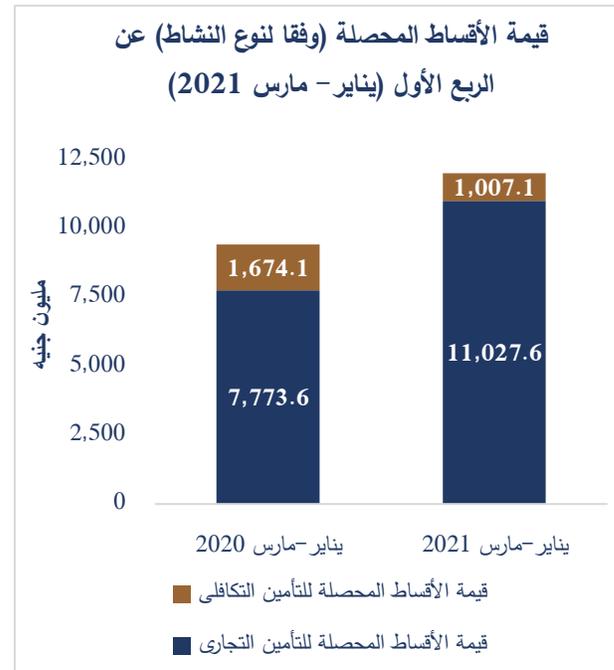


ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يناير حتى مارس 2021):

(القيمة بالمليون جنيه)

يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	البيان
7773.6	11027.6	قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى
1674.1	1007.1	قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافى
9447.7	12034.7	إجمالي
4243.7	5499.5	قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى
423.7	576.7	قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافى
4667.4	6076.2	إجمالي

المصدر: الإدارة العامة لدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات  
\* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.



### شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

(أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (3-4): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

حتى مارس 2020	حتى مارس 2021	البيان
39	41	شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني
5	6	مجمعات التأمين
5	6	صناديق التأمين الحكومية

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- لا يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي ( وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

(ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (3-5): عدد المهنيين في مجال التأمين

حتى مارس 2020	حتى مارس 2021	
90	93	وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)
13315	13290	وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)
19	22	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)
406	365	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)
6	10	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)
365	369	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)
50	50	الخبراء الاكثوريون (أشخاص طبيعيين)

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

### صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.1 مليار جنيه عن الربع الحالي (2021/1/1) - (2021/3/31) مقابل نحو 2.6 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق وتتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلى المصرى أ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار - أذون خزانة - سندات حكومية) وذلك طبقاً للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

## ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الأول من عام 2021:

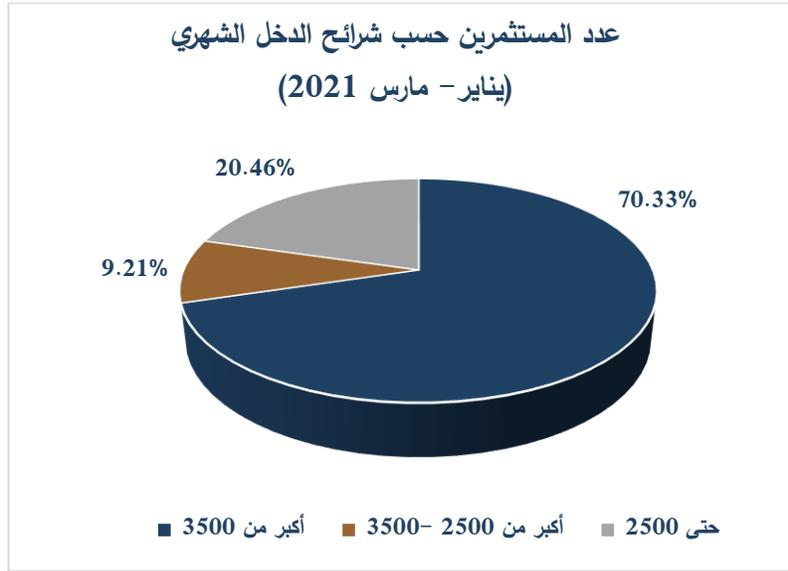
جدول (1-3): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2021/03/31-2021/01/1)

معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %	عدد المستثمرين		
	يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021		يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	
147.79%	687.4	1703.3	89.41%	774	1466	الإجمالي

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2021/01/01-2021/03/31) بنسبة تصل إلى 89.4% بالمقارنة بالفترة المثلثة من عام 2020، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 147.8% بالمقارنة بالفترة المثلثة من العام السابق.

جدول (2-3) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2021/03/31-2021/01/01)

معدل التغير %	يناير-مارس 2020		يناير-مارس 2021		الدخل الشهري بالجنيه
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
74.42%	22.22%	172	20.46%	300	حتى 2500
125.00%	7.75%	60	9.21%	135	أكبر من 2500-3500
90.22%	70.03%	542	70.33%	1031	أكبر من 3500
89.41%	100.00%	774	100.00%	1466	الإجمالي



يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 70.33%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 20.46% وذلك في الربع الأول من عام 2021 (2021/01/01 - 2021/03/31).

### تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2021/03/31-2021/01/01)

معدل التغير %	يناير-مارس 2020		يناير-مارس 2021		فئة المساحات م <sup>2</sup>
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
-69.86%	9.43%	73	1.50%	22	من 0 - 66 م <sup>2</sup>
252.27%	5.68%	44	10.57%	155	من 66 - 86 م <sup>2</sup>
96.19%	84.88%	657	87.93%	1289	أكبر من 86 م <sup>2</sup>
89.41%	100.00%	774	100.00%	1466	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م<sup>2</sup>) على أعلى نسبة بلغت نحو 87.93% في الربع الأول من عام 2021، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثلثة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م<sup>2</sup>) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 84.88%.

#### عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2021/03/31-2021/01/01)

معدل التغير %	يناير-مارس 2020		يناير-مارس 2021		نوع الغرض
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
73.75%	98.45%	762	90.31%	1324	سكنى
1083.33%	1.55%	12	9.69%	142	أخرى
89.41%	100.00%	774	100.00%	1466	الإجمالي

## قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2021/03/31-2021/01/01)

معدل التغير %	يناير-مارس 2020		يناير-مارس 2021		نوع العميل
	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيهه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيهه)	
149.01%	47.96%	329.7	48.20%	821.0	عادي
132.96%	3.88%	26.7	3.65%	62.2	عميل صندوق
147.76%	48.15%	331.0	48.15%	820.1	محافظ مشتراه
147.79%	100.00%	687.4	100.00%	1703.3	الإجمالي

## عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3-6) شركات التمويل العقاري الجديدة

معدل التغير %	بنهاية مارس 2020	بنهاية مارس 2021	البيان
0%	14	14	عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
0.41%	2393.0	2402.8	إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد شركات التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 14 بنهاية الربع الأول لعام 2021، وهو نفس العدد في نهاية الربع الأول عام 2020 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي-هيئة عامة).

## خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الأول من عام 2021 نحو (190) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (198) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثلثة من عام 2020 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3-7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية مارس عام 2021

معدل التغير %	في نهاية مارس 2020	في نهاية مارس 2021	البيان
-4.04%	198	190	عدد خبراء التقييم العقاري

## رابعاً: التأجير التمويلي

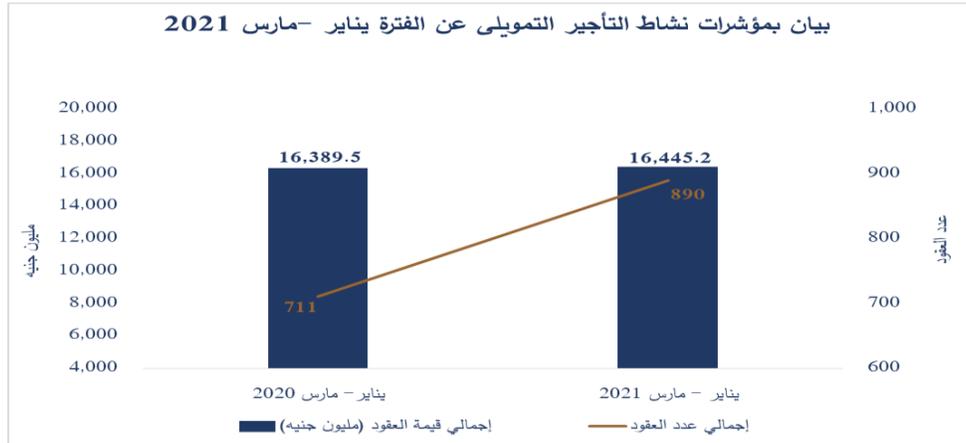
### عدد وقيمة العقود

جدول (1-4) تطور نشاط التأجير التمويلي

معدل التغير %	يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	البيان
25.2%	711	890	عدد العقود
0.3%	16,389.5	16,445.2	قيمة العقود (بالمليون جنيه)

شهدت الفترة من يناير-مارس عام 2021 ارتفاعاً في هذا النشاط من حيث قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2020، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 16.44 مليار جنيه مقارنةً بـ 16.40 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 0.3% بينما ارتفع عدد العقود من 711 عقداً إلى 890 عقداً وبمعدل ارتفاع بلغ 25.2%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.



#### جدول (2-4) تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط

يناير - مارس 2020		يناير - مارس 2021		النشاط	م
الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)		
82.18%	13468.32	81.33 %	13375.21	عقارات وأراضي	1
3.79%	620.8	5.71%	938.59	آلات ومعدات	2
5.36%	879.09	4.65%	764.14	سيارات نقل	3
3.35%	549.59	3.05%	502.06	معدات ثقيلة	4
1.87%	307	2.20%	361.77	سيارات ملاكي	5
2.5%	409.68	1.82%	298.68	خطوط انتاج	6
0.05%	7.5	0.31%	50.79	أجهزة مكتبية	7
0.43%	70.6	0.24%	38.96	بواخر	8
0.47%	76.95	0.70%	115.01	أخرى	9
100.00%	16389.53	100.00%	16445.25	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من يناير- مارس 2021 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 13.4 مليار جنيه ونسبة 81.3 % من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائماً إلى قروض لتنفيذه) ، يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الآت و معدات باستحواذه على 5.7 % من إجمالي قيمة العقود بقيمة بلغت 0.94 مليار جنيه ، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات نقل بقيمة عقود بلغت نحو 0.76 مليار جنيه ونسبة 4.65 % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

### الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 21 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 16 شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق.
- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة بي أم للتأجير التمويلي- بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية -وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 19.70 %، تليها كوربليس للتأجير التمويلي-مصر بنسبة 17.54%، لتأتي في الترتيب الثالث شركة جي بي للتأجير التمويلي بنسبة 7.67 % من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة (يناير-مارس 2021):

جدول (3-4) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي  
(يناير-مارس 2021)

م	اسم الشركة	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيهه)	الحصة السوقية %
1	بي ام للتأجير التمويلي	111	3240.43	19.70%
2	كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (كورب ليس)	72	2884.89	17.54%
3	جي بي للتأجير التمويلي	34	1261.72	7.67%
4	شركة جلوبال ليس للخدمات المالية	22	1156.27	7.03%
5	شركة كايرو للتأجير التمويلي	46	965.53	5.87%
6	التوفيق للتأجير التمويلي	19	900.43	5.48%
7	شركة التعمير للتأجير التمويلي	26	866.59	5.27%
8	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	7	780.29	4.74%
9	شركة المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية	10	518.66	3.15%
10	شركة يو اى فاينانس	120	511.80	3.11%
11	أخرى	423	3358.6	20.44%
	الإجمالي	890	16445.25	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإجمالية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتي تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

## خامساً: نشاط التخصيم

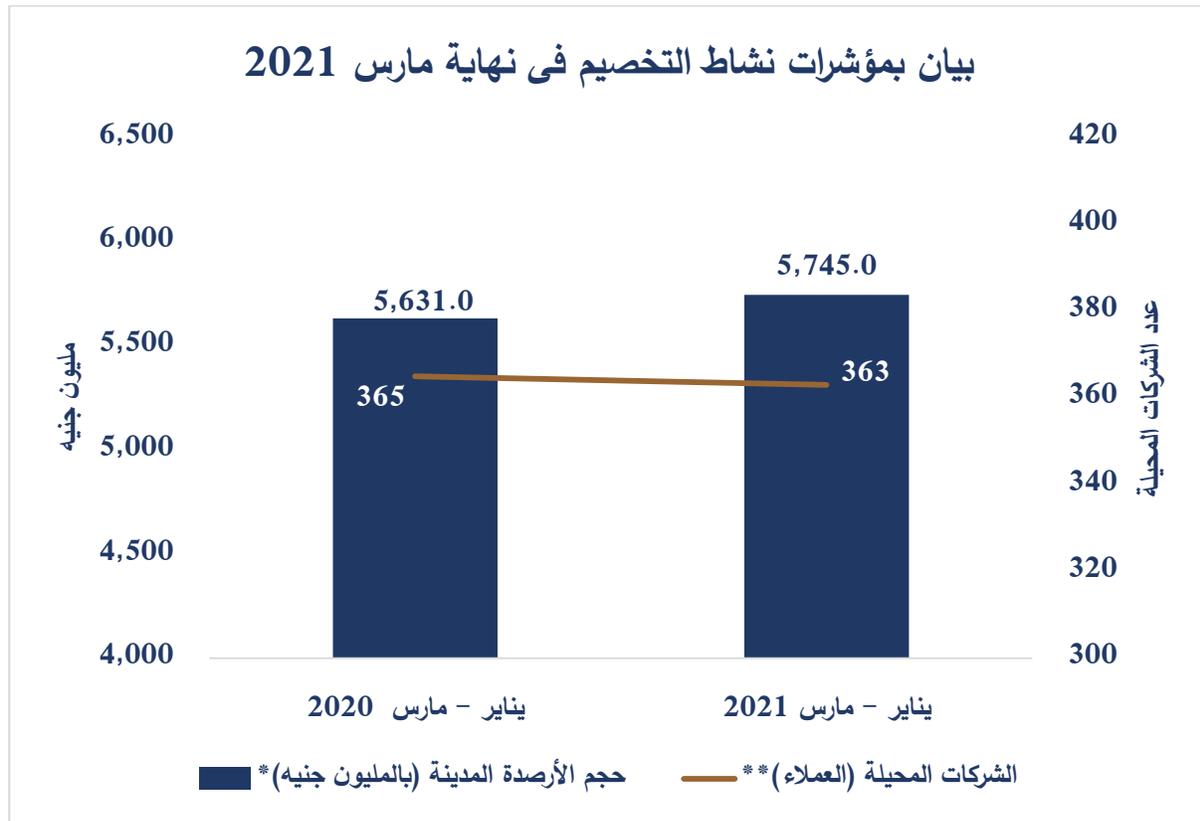
### حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 5.7 مليار جنيه في نهاية مارس 2021 بالمقارنة بنحو 5.6 مليار جنيه في نهاية مارس 2020، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 2%.

### جدول (1-5) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

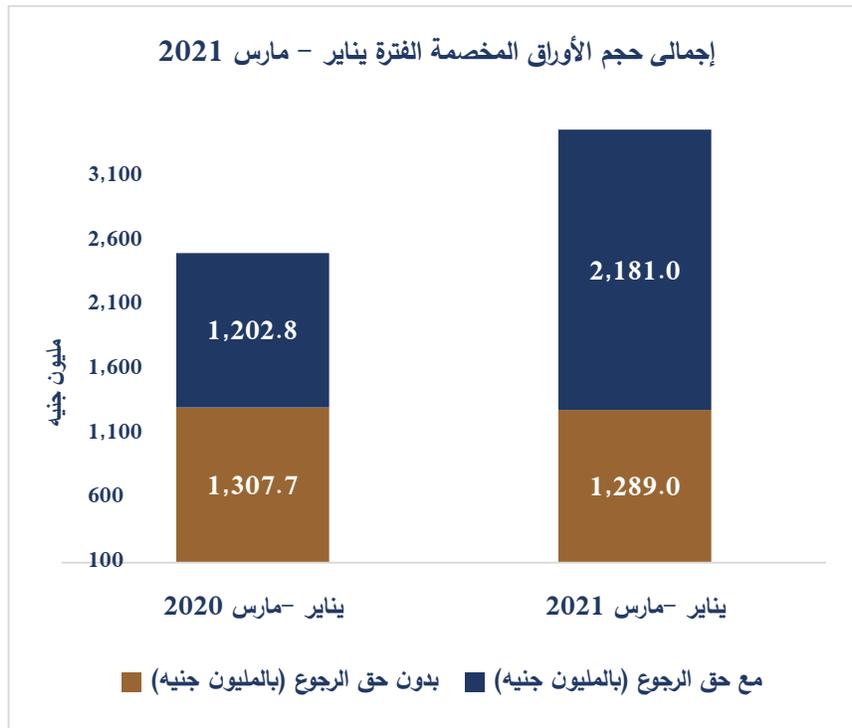
معدل التغير %	يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	البيان
2.0%	5,631.0	5,745.0	حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)
-0.5%	365	363	الشركات المحيلة (العلاء)



## حجم الأوراق المخصصة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصصة

معدل التغير %	يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	البيان
38.2%	2,510.5	3,470.0	إجمالي حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)
81.3%	1,202.8	2,181.0	مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)
-1.4%	1,307.7	1,289.0	بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)



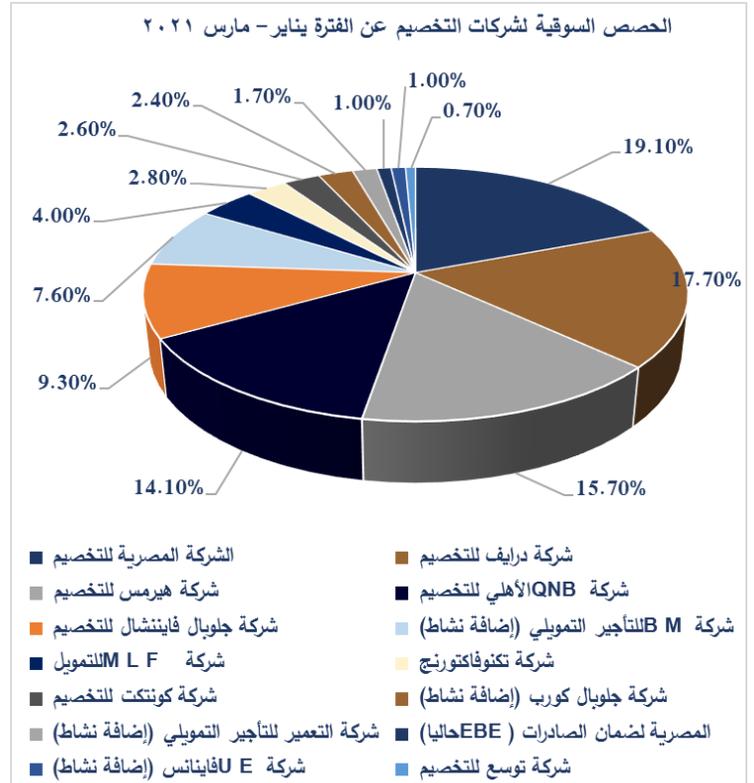
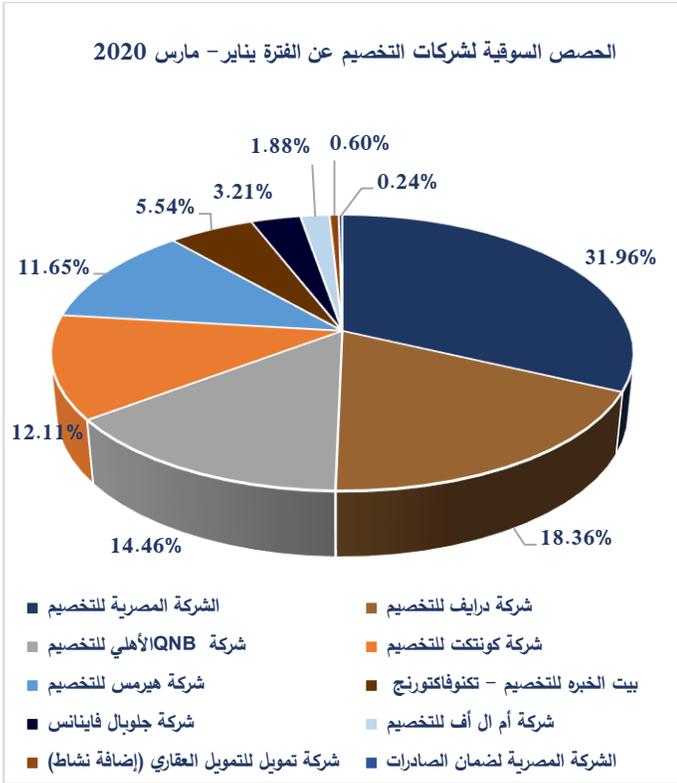
### جدول (3-5) شركات التخصيم

في نهاية مارس 2020	في نهاية مارس 2021	البيان
13	22	إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط

### جدول (4-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم (يناير-مارس 2021)

يناير-مارس 2020	يناير-مارس 2021	اسم الشركة
31.96 %	19.10%	الشركة المصرية للتخصيم
18.36%	17.70%	شركة درايف للتخصيم
11.65%	15.70%	شركة هيرمس للتخصيم
14.46%	14.10%	شركة QNB الأهلي للتخصيم
3.21%	9.30%	شركة جلوبال للتخصيم
0%	7.60%	شركة B M للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)
1.88%	4.00%	شركة M L F للتمويل
5.54%	2.80%	شركة تكنوفاكتورنج
12.11%	2.60%	شركة كونتكت للتخصيم
0%	2.40%	شركة جلوبال كورب (إضافة نشاط)
0%	1.70%	شركة التعمير للتأجير التمويلي (إضافة نشاط)
5.24%	1.00%	المصرية لضمان الصادرات (EBE حاليا)
0%	1.00%	شركة U E فاينانس (إضافة نشاط)
0%	0.70%	شركة توسع للتخصيم
0.60%	0.50%	شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)
100.00%	100.00%	الإجمالي

الحصص السوقية لشركات التخصيم (يناير-مارس 2021):



## سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

### نهاية الربع الأول من عام 2021 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2020

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (1-6) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ - ب - ج، والشركات)

نهاية الربع الأول من عام 2020				نهاية الربع الأول من عام 2021				الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
52.03%	9296.56	37.26%	1192.24	55.35%	11582.08	40.77%	1300.04	شركات
40.28%	7196.67	53.70%	1718.57	38.20%	7994.63	51.83%	1652.84	جمعيات (أ)
3.60%	642.58	3.91%	125.23	3.01%	629.98	2.79%	88.87	جمعيات (ب)
4.09%	730.46	5.13%	164.15	3.44%	720.02	4.61%	147.07	جمعيات (ج)
100.00%	17866.27	100.00%	3200.19	100.00%	20926.72	100.00%	3188.82	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول من عام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 17.13% حيث بلغت نحو 20.93 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 17.87 مليار جنيه.

وبالرغم من تحقق نمو في قيمة المحفظة فقد انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 0.36% حيث كان العدد 3.19 مليون مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2021، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغ فيه عدد المستفيدين 3.2 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

### شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 11.58 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.3 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الأول من عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 9.26 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.19 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 55.35%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 40.77%.

### الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 7.99 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.65 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 38.20%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 51.83%.

### الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 630 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 89 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 643 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 125 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 3.01%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.79%.

### الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 720 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 147 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 730 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 164 ألف مستفيد.

### تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول (6-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

نهاية الربع الأول من عام 2020				نهاية الربع الأول من عام 2021				
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
	(بالمليون جنيه)				(بالمليون جنيه)			
60.94%	10888.31	64.28%	2,057.22	61.36%	12840.66	65.01%	2073.19	تجاري
15.85%	2830.93	13.78%	440.92	13.44%	2811.85	12.51%	399.04	خدمي
15.68%	2801.34	14.79%	473.38	18.36%	3841.40	16.33%	520.86	زراعي
7.53%	1345.68	7.15%	228.66	6.85%	1432.81	6.14%	195.73	إنتاجي
100.00%	17866.27	100.00%	3,200.19	100.00%	20926.72	100.00%	3188.82	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2021 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

#### النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 12.84 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10.89 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.06 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 61.36%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 65.01%.

تقرير الربع الأول (2021/3/31-2021/1/1)

### النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.81 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 399 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.83 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 440.9 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.44%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 12.51%.

### النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 3.84 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 520.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 473 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 18.36%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.33%.

### النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول لعام 2021 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.43 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 195.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.34 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 228 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.85%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.14%.

## تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (3-6) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

نهاية الربع الأول لعام 2020				نهاية الربع الأول لعام 2021				
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين	
	(بالمليون جنيه)		(بالألف)		(بالمليون جنيه)		(بالألف)	
51.86%	9,264.87	35.56%	1137.87	52.99%	11,089.00	37.93%	1,209.47	ذكور
48.14%	8,601.40	64.44%	2062.31	47.01%	9,837.72	62.07%	1,979.35	إناث
100%	17,866.27	100.00%	3200.19	100.00%	20,926.72	100.00%	3,188.82	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول عام 2021 نمواً ملحوظاً في قيم أرصدة التمويل مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 وقد أدى ذلك إلى تغيير عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث على النحو التالي:

### التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2021 نحو 11.09 مليار جنيه وعدد مستفيدين بلغ نحو 1.21 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 9.26 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.1 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2021 المركز الأول بنسبة 52.99%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 37.93%.

### التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول عام 2021 نحو 9.84 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.98 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2020 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 8.6 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.06 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول 2021 المركز الثاني بنسبة 47.01% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 62.07%.

### عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية -دون أخذ الفروع في الإعتبار- عدد (989) في نهاية الربع الأول عام 2021، وذلك بالمقارنة بعدد (969) في نهاية الربع الأول عام 2020 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (4-6) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2020			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2021			البيان
إجمالي	فروع	عدد الجهات المرخص لها	إجمالي	فروع	عدد الجهات المرخص لها	
609	592	17	742	725	17	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)
104	87	17	100	84	16	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)
993	69	924	988	45	943	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)
881	870	11	1064	1051	13	الشركات
2587	1618	969	2894	1905	989	الإجمالي

### يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (20) جهة ممثلة في 18 جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى شركتين بنهاية الربع الأول من عام 2021 ليصل عدد الجهات إلى 989 جهة مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2020 حيث بلغت 969 جهة تمويل.
- نمو عدد إجمالي منافذ تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر نهاية الربع الأول 2021 بنسبة تصل إلى نحو 12% مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2020.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

## سابعاً: أخبار الهيئة

### أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

#### الرقابة المالية تطلق مبادرة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية

تطلق الهيئة مبادرتها " للشمول المالي الرقمي لعام 2021" بهدف استكمال الجهود المبذولة لتفعيل منظومة الدفع غير النقدي، ورفع معدلات الشمول المالي، واحتواء الاقتصاد غير الرسمي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية بين المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية وبشكل خاص في المشروعات متناهية الصغر، كما تأتي تلك المبادرة في إطار تيسير امتثال جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر وعملائها من أصحاب المشروعات للالتزام بمتطلبات القانون بتنظيم "استخدام وسائل الدفع غير النقدي" و من المنتظر أن تشهد المعاملات عبر استخدام وسائل الدفع غير النقدي طفرة واسعة وسريعة بنهاية الربع الأول من العام 2021، تتنامى خلال العام الجديد لتغطي كافة عملاء المشروعات متناهية الصغر مدعومة بمبادرة الهيئة ومتطلبات التوافق مع قانون الدفع غير النقدي ، و التغلب على تحديات مواجهة انتشار فيروس كورونا، بجانب توظيف ما يوفره مناخ بيئة الأعمال الرقمية الآن في مصر من إتاحة كافة السبل الداعمة للتحويل الى اقتصاد غير نقدي يتميز باحتوائه لكافة الفئات المهمشة مالياً في ظل سياسات الشمول المالي للقطاع غير الرسمي .

#### قرارين من رئيس مجلس الوزراء : تعيين نائب ومساعد جديدين لهيئة الرقابة المالية

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 146 لسنة 2021 بتعيين الدكتور إسلام عبد العظيم عزام-أستاذ التمويل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة نائباً لرئيس مجلس إدارة الهيئة للمدة المتبقية لمجلس إدارة الهيئة. وقد حصل الدكتور عزام على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وله خبرة طويلة في مجال التمويل والاستثمار، كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 145 لسنة 2021 بتعيين السيد/ هشام إبراهيم محمد رمضان - الخبير التأميني-مساعداً لرئيس الهيئة العامة للرقابة المالية. وقد حصل هشام رمضان على ماجستير ودبلوم في العلوم الإكتوارية من جامعة سيتي بلندن عام 2000، كما حصل على عضو مجلس إدارة معتمد من Risk Matrices عام 2007.

#### الرقابة المالية تدعّم جهود الدولة المصرية لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجاً بمبلغ 250

مليون جنيه

قرر مجلس إدارة الهيئة دعم جهود الدولة المصرية في توفير لقاح فيروس كورونا المستجد لغير القادرين بمبلغ 250 مليون جنيه -من فوائض الهيئة- في الحساب المخصص لمواجهة الكوارث لصندوق "تحيا مصر"، وذلك إيماناً بضرورة تكاتف كافة مؤسسات

وأجهزة الدولة في ظل الأوضاع الراهنة ومساندتها على القيام بأعبائها المتزايدة.

وتأتى تلك الخطوة في إطار مبادرة السيد رئيس جمهورية مصر العربية والخاصة بتوجيه صندوق " تحيا مصر " لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات المستحقة ذات الأولوية المتقدمة من الحالات الحرجة والمزمنة، والحالات المصابة وكبار السن من الفئات الأكثر احتياجاً تحت مظلة برامج الحماية الاجتماعية.

## الرقابة المالية تؤكد على أحقية الشباب من الجنسين في الفئة العمرية (من 16 الى 21 عاما) في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية

أجرت الهيئة حوار مجتمعي مع العديد من أطراف السوق المتعددة والمعنية بتقديم خدمات مالية غير مصرفية، من دعم توجه الدولة المصرية في تيسير إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع وللشباب من الفئة العمرية من 16 الى 21 عاماً، وتأكيد أطراف السوق على استعدادهم لتقديم منتجات مالية غير مصرفية يتم تصميمها خصيصاً لهذه الفئة والعمل على دعمهم كما اكدت الهيئة على إعفاء تلك الجهات والمتعاملين معها من الشباب من مقابل الخدمات التي تتقاضها عن المنتجات المالية غير المصرفية والتي تستهدف تلك الفئات. وحرصت الهيئة على نشر الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي والحرص على إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع ومنهم الشباب من الفئة العمرية المذكورة بما يؤدي إلى تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لدى هذه الفئة ويساهم في التسهيل عليهم وتحسين المستوى المعيشي لهم ويؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في ضوء اهتمام الدولة بهذه الفئة العمرية من الشباب وحرصها على إتاحة جميع الخدمات لهم ومنها الخدمات المالية غير المصرفية.

## رئيس هيئة الرقابة المالية يبحث مع ممثلي بنوك الاستثمار سبل تنشيط التداول على سندات الشركات بالبورصة المصرية

طلبت الهيئة الجهات العاملة في سوق رأس المال بالتوعية ونشر الثقافة المالية بالسندات وصكوك التمويل وأدوات الدين الأخرى المقيدة بالبورصة-والتي تستهدف صغار المستثمرين-لتوضيح لهم مزايا تلك الأدوات المالية، وما تتمتع به من تدنى مغرى في تكلفة مقابل الخدمات عن عمليات التداول عليها. لاسيما أن البورصة المصرية أصبحت تتمتع ببيئة استثمارية تنافسية بين الأسواق المالية العالمية والإقليمية بعد أن تم منح تخفيض يزيد على 40% لتكلفة المعاملات التي تتم على الأوراق المالية بمقتضى حزمة من قرارات رئيس مجلس الوزراء ومجلس إدارة الهيئة لخفض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة المصرية التي تتم على الأوراق المالية، ولزيادة الحافز نحو التعامل على أدوات الدين فقد منحت حزمة القرارات الصادرة مزيد من الخفض لتكلفة مقابل الخدمات عن عمليات التداول على السندات وصكوك التمويل وأدوات الدين الأخرى المقيدة بالبورصة بنسبة تصل إلى 50% على مقابل الخدمات عن عمليات التداول على الأسهم بعد تعديلها.

## الرقابة المالية تطلق مسابقة لحلول التكنولوجيا المالية بالقطاع المالي غير المصرفي لمجابهة آثار فيروس كورونا المستجد

أطلقت الهيئة مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس COVID-19 المستجد على القطاع المالي، وينظمها أحد مستثمري التجارة الرقمية والحاضن للشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي في إفريقيا، وبالتعاون مع البنك المركزي المصري، وذلك لدعوة مبرمجي الكمبيوتر لتطوير برمجيات أو استحداثها لاكتشاف وتطوير حلول تكنولوجيا مالية وتقديم حلول غير تقليدية ومباشرة لتحديات الجائحة على القطاع المالي غير المصرفي في مصر، ويتم منح التمويل للمسابقة بالشراكة مع حكومة المملكة المتحدة.

وقد شهدت المرحلة النهائية عرض أحد عشرة نموذج لتطبيقات الحلول التكنولوجية المبتكرة، حيث مرت المسابقة التي ينظمها مختبر DFS lab أحد مستثمري التجارة الرقمية والحاضن للشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي في إفريقيا بعدد من المراحل بدأت برصد الهيئة لأبرز التحديات التي تواجه القطاع المالي غير المصرفي في ضوء مستجدات فيروس كورونا COVID-19، والتي تؤثر على قدرة مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية على تقديم خدماتهم، وتم تحديدها في إدارة العلاقة مع العملاء، وإدارة العلاقة مع شركاء العمل، وإدارة موارد المؤسسات ومتطلبات العمل عن بعد، بالإضافة إلى إدارة العلاقة مع الرقيب ومتطلبات الامتثال له، تلتها مرحلة اختيار شركات التكنولوجيا المالية- أصحاب الأعمال القابلة للتطبيق- كحلول للمشاكل التي فرضتها الجائحة على تلك المنشآت المالية.

### إعلان 7 شخصيات نسائية فائزة بجائزة الرقابة المالية للتميز لعام 2020

أعلنت الهيئة أسماء الشخصيات النسائية الفائزة بجائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزا لعام 2020 في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، وتسليمهن جائزة الهيئة وشهادات تقدير تأكيداً على مساعي الهيئة في تدعيم القيادات النسائية بالقطاع المالي غير المصرفي وتقديم نماذج نسائية ناجحة لديها إنجازات حقيقية على أرض الواقع، وتعد مصدر إلهام لغيرهن من السيدات.

### الرقابة المالية تسمح لشركات التخصيم بتمويل نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش بشركات السمسرة

وافق مجلس إدارة الهيئة بالسماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيص الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة عن مزولة نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش، وبما يتيح لشركات السمسرة مصادر جديدة للتمويل تمكنها من التوسع في نشاط عمليات الشراء بالهامش، وما يترتب عليه بالتبعية مزيد من تنشيط عمليات التداول في الأوراق المالية في البورصة المصرية وتأتي الخطوة في إطار تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية، وإن قرار الهيئة الصادر رقم (25) لسنة 2021 قد تضمن في مادته الثانية الالتزامات والشروط الواجب توافرها لمزولة شركات التخصيم لنشاط تخصيص الحقوق المالية

الناشئة عن عمليات الشراء بالهامش، جاء في مقدمتها الالتزام بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام الباب الثالث (الخاص بنشاط التخصيم) من القانون رقم (176) لسنة 2018 والخاص بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.

## الرقابة المالية تحث الشركات المقيدة بالبورصة والجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل

تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة حثت الهيئة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تبني الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل، والذي أعدته الهيئة بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للمرأة، و"منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً" للتأكيد على قيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وضمان حقوق المواطنين والمواطنات، وسعيًا لإيجاد بيئة عمل آمنة بالهيئة والشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية تتسم بالاحترام وخالية من التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والمضايقات، وأي صورة أخرى من صور العنف والتمييز.

## الرقابة المالية تثنى أول مركز إقليمي للتمويل المستدام بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

أنشأت الهيئة "المركز الإقليمي للتمويل المستدام" و عينت سينا حبوس مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة مديراً تنفيذياً للمركز، وذلك عقب الموافقة على إنشاء المركز كخطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي، بعد أن تجاوزت أسواق السندات الخضراء في العالم لأكثر من 100 مليار دولار و يختص المركز بتقديم الدعم والمشورة الفنية للتأكد من التزام الجهات الحاصلة على تمويل أخضر باستثمار هذا التمويل في الغرض المخصص له، بجانب إنشاء منصة إلكترونية لعرض الاتجاهات والتطورات في مجال التمويل المستدام والموضوعات المرتبطة به، كما أن "المركز الإقليمي للتمويل المستدام" سيستكمل البناء المؤسسي والتنظيمي لمعهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية، ويمثل خطوة هامة في تأسيس "مجمع المعرفة" Knowledge Hub الذي تثنى الهيئة حالياً، وبما سيحققه من نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة.

## تجديد تعيين المستشار عبد المعطى نائباً لرئيس هيئة الرقابة المالية

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (514) لسنة 2021 بتجديد تعيين المستشار رضا عبد المعطى نائباً لرئيس مجلس إدارة الهيئة - ندباً كلياً- من مجلس الدولة لمدة عام اعتباراً من نهاية مارس الجاري ولمدة عام.

## الرقابة المالية تجتمع بشركات إدارة الأصول لمناقشة سبل تنشيط الاستثمار المؤسسي بسوق المال

عقدت الهيئة لقاء مع بعض مسؤولي شركات إدارة الأصول في سوق المال المصري لبحث سبل تنشيط الاستثمار المؤسسي بسوق المال في الفترة الحالية وكيفية زيادة عمق السوق بمشاركة الإدارات المختصة بالهيئة وتناول اللقاء مناقشة مديري الاستثمار واستطلاع آرائهم لكيفية زيادة الاستثمار المؤسسي بسوق المال، وكيفية تقديم الهيئة لأقصى دعم للتنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية. وانتهى نحو قيام مديري الاستثمار بتقديم ورقة عمل لتحديد المقترحات اللازمة لدعم السوق، تأكيداً لتقديم الهيئة كامل الدعم للتنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية مع استكمال عقد لقاءات متتالية مع باقي مؤسسات السوق.

## تأسيس متحف للتاريخ المالي بمصر يؤرخ لنشأة المؤسسات المالية غير المصرفية وتطور الإشراف عليها على مدى 150 عاماً

أصدرت الهيئة إنفوجراف وثائقي لتاريخ القطاع المالي غير المصرفي خلال 150 عاماً -في مصر- و يمثل في حد ذاته مخطوطاً يوثق للمراحل الزمنية التي مرت بالمؤسسات والأنشطة المالية غير المصرفية وصور الرقيب المتعددة التي سعت لحماية حقوق صغار المساهمين، إلى أن تقدمت مصر في ترتيبها في مؤشر حماية حقوق صغار المساهمين للمركز 57 من إجمالي 190 دولة، لتقفز بذلك 78 مركزاً خلال خمس سنوات طبقاً لتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2020. و يعد تنفيذ ذلك العمل الوثائقي على جدارية داخل أروقة الرقابة المالية في القرية الذكية، يُمهّد لبدء تحول المبنى إلى متحف مفتوح للتاريخ المالي، ليروي أحداثاً وحقائق عن الأنشطة المالية غير المصرفية وما مرت به من مراسيم وتشريعات منظمة، بل ويتكامل ذلك العمل الوثائقي مع مركز المعرفة الذي يتم تأسيسه حالياً ليصبح منارة مضيئة لمستقبل القطاع المالي غير المصرفي وله جذور تمتد عبر 15 عقداً من الزمان.

## هيئة الرقابة المالية تتفق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق لتقديم مزيد من السيولة ببورصة الأوراق المالية

في إطار الدور الذي يقوم به البنك المركزي المصري لدعم الأسواق ومنها بورصة الأوراق المالية، وسعياً منه لتنشيط أحجام التعاملات بالبورصة، تم عقد لقاء بين البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية وتم الاتفاق على إنشاء صندوق لتمويل شركات الوساطة المالية بما يعمل على زيادة حجم السيولة بالبورصة المصرية ودخول مستثمرين جدد بالإضافة إلى زيادة الملاءة والقدرة المالية للمستثمرين الحاليين حيث يعمل البنك المركزي المصري على دعم الأسواق واستدامتها ، لاسيما وأن هناك إهتماماً متزايداً بدور سوق الأوراق المالية في دعم خطط التنمية الاقتصادية بالدولة المصرية .

ويأتي هذا التوجه من إيمان البنك المركزي المصري بضرورة تهيئة المناخ الاستثماري وتنشيط بورصة الأوراق المالية من خلال العمل على منح تمويل لشركات الوساطة المالية من خلال هذا الصندوق.

## هيئة الرقابة المالية تلقي بشركات التمويل لبحث مقترحاتهم لزيادة معدل النمو لأنشطة التمويل المتعددة .

التقت الهيئة مع مسؤولي أنشطة التمويل لمناقشة مقترحاتهم لتطوير أسواق التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي وزيادة معدلات النمو بها، بجانب تدليل أية عقبات لتوسعة تلك الأسواق، وذلك في حضور أعضاء اللجان الاستشارية وممثلي الاتحادات لكل نشاط ومشاركة إدارات الهيئة المختصة.

وتناول اللقاء الاستماع لمطالب شركات التأجير التمويلي والتي طرحها الاتحاد المصري للتأجير التمويلي ومنها مطالبة الهيئة بالتواصل مع بعض الجهات لتخفيض الفترة الزمنية اللازمة لإصدار الموافقات المطلوبة لتنفيذ المشروعات التي يتم الاتفاق على تمويلها عبر شركات التأجير التمويلي، وما سببته عليه من سرعة تيسير عملية التنمية للأراضي وما سيقام عليها من مشروعات، هذا بجانب التنسيق لنشر ثقافة الهندسة المالية عبر ورش عمل وندوات تنقيحية للتوجه نحو مصادر تمويل غير تقليدية لرفع الملاءة المالية لشركات التأجير التمويلي.

## صرف مبلغ 25 مليون جنيه جديدة من فوائض شركات التأمين التكافلي على أوجه الخير ليصل إجمالي مبالغ التبرع إلى 100 مليون جنيه

شاركت الهيئة في اجتماع لوضع آلية للتصرف في أرصدة الفوائض غير الموزعة بشركات التأمين التكافلي منذ فترة زمنية، وتضم اللجنة في عضويتها الأعضاء المنتدبين لشركات التأمين التكافلي البالغ عددهم 10 شركات بجانب ممثل عن لجان الرقابة الشرعية، وفي هذا الصدد فقد وافقت الهيئة على صرف مبلغ 25 مليون جنيه جديدة من فوائض شركات التأمين التكافلي على أوجه الخير.

## الرقابة المالية تدعو لإجراء حوار مجتمعي مع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة

طلبت الهيئة اللجان الاستشارية المشكلة بالهيئة، والاتحادات العاملة في مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية بالقيام بإجراء حوار مجتمعي مع أعضائها، ومع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لاستطلاع آرائهم حول القواعد المقترحة لإعداد الشركات لتقارير إفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية، تمهيداً لإصدار قرار من الرقابة المالية بتقديم تلك الإفصاحات كملحق بتقرير مجلس إدارة الشركة، مع إعطاء فترة توفيق أوضاع لما سيقدره مجلس إدارة الهيئة والمقترح لها أن تكون بنهاية عام 2022.

## إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

*البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدي إلى تغير بعض الأرقام وفقاً لتاريخ الإصدار.*

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.



Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

## الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبنى رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي - الجيزة

فاكس: 35370037

تليفون: 35345350

بريد إلكتروني: [info@fra.gov.eg](mailto:info@fra.gov.eg) الموقع الإلكتروني: [www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)